

Distr.: General
6 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تافروف (نائب الرئيس) (بلغاريا)
فيما بعد: السيد فون هاف (نائب الرئيس) (أنغولا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتهم (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-51743X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

مشروع القرار [A/C.3/68/L.15](#): تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

١ - السيد تويلوما (فيجي): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وقال إن النص يأخذ في اعتباره نتائج المناسبة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتحضيرات لجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

مشروع قرار [A/C.3/68/L.13](#): دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية

٢ - السيدة أولزيبايار (منغوليا) عرضت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه، وقالت إن الاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات في عام ٢٠١٢ أكد أن التعاونيات تسهم في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الشامل للجميع وتوليد العمالة وتوفير الحماية الاجتماعية. وأشارت إلى إدخال عدد من التنقيحات على مشروع القرار وإلى أنه سيعاد إصداره

بوصفه الوثيقة [A/C.3/68/L.13/Rev.1](#). وقد أضيفت فقرة جديدة في الديباجة ترحب بالجهود التي تبذلها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كما أضيفت فقرة جديدة في المنطوق رقمها ٧ وهي تشجع الحكومات على تعزيز إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخضعت الفقرتان ٣ و ٤ للتحديث كما نقت الفقرات ١١ لتعكس الحاجة إلى قيام الأمين العام بتقديم الدعم للدول الأعضاء في إطار الموارد المتوفرة.

٣ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): أعلن انضمام كل من ألمانيا وإندونيسيا وبنما وبوركينا فاسو وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وسلوفينيا وغواتيمالا ومالطا ومالي إلى مقامي مشروع القرار.

مشروع القرار [A/C.3/68/L.16](#): التحضير للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها

٤ - السيد تويلوما (فيجي): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وقال إن المشروع ينص على عقد جلسة عامة واحدة مكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة أثناء الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وذلك بهدف مناقشة دور السياسات الموجهة للأسرة في جدول أعمال التنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ويشدد مشروع القرار على الحاجة إلى متابعة عملية للسنة وإلى توجيه المزيد من الاهتمام للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي والتوازن بين الأسرة والعمل ومسائل العلاقة بين الأجيال.

مشروع القرار [A/C.3/68/L.14](#): متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

٥ - السيد تويلوما (فيجي): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، وقال إن

وينص على إجراء استعراض آخر من هذا النوع خلال دورتها الواحدة والسبعين. ويدعو المشروع فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى تقديم تدابير لتنفيذ الخطة في الدورة التاسعة والستين، نظراً لأن الدول الفرادى لا يمكنها التعامل لوحدها مع هذه المشكلة. كما يدعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى عقد اجتماعات دورية لممثلي آليات التنسيق الوطنية المعنية بمكافحة الاتجار بالأشخاص، ويشجع الدول الأعضاء على تقديم البيانات للمكتب فيما يتعلق بالاتجار لأغراض نزع الأعضاء والأنسجة والخلايا.

٩ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): أعلن انضمام بيرو إلى مقدمي مشروع القرار.

١٠ - الرئيس: وجه الانتباه إلى مشاريع القرارات A/C.3/68/L.2 و L.4 إلى L.8 التي كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أوصى باعتمادها.

مشروع القرار A/C.3/68/L.2: متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

١١ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): عرض بياناً بالآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية، وقال إنه نظراً للموارد اللازمة لتنفيذ مشروع القرار سيجري استعراضها في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فإن اعتماده لن تترتب عنه أية مخصصات إضافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٢ - تم اعتماد مشروع القرار A/C.3/68/L.2.

مشروع القرار A/C.3/68/L.3: تعزيز التدابير المتخذة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لحماية الممتلكات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالاتجار بها

المشروع يشجع الحكومات على التكفل بأن يشكل الإدماج الاجتماعي للمسنين وتعزيز حقوقهم وحمايتهم جزءاً أساسياً من جدول أعمال التنمية على المستوى الوطني والمستوى العالمي. ويدعو المشروع الدول الأعضاء إلى تبني سياسات منصفة للعمر وتمكينية بالنسبة للمسنين وإلى التخلص من الممارسات واللوائح التمييزية.

مشروع القرار A/C.3/68/L.11: تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي

٦ - السيدة بينيا (بيرو): عرضت مشروع القرار، وقالت إن الإدماج الاجتماعي ليس مجرد غاية بحد ذاتها فهو أساسي بالنسبة للتنمية وخصوصاً لإحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و جدول أعمال التنمية بعد عام ٢٠١٥. ويراعي مشروع القرار تقرير الأمين العام عن التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي (A/68/169) والأعمال ذات الصلة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): أعلن انضمام كل من غواتيمالا ومنغوليا إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

مشروع القرار A/C.3/68/L.17: تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص

٨ - السيدة فيليتشكو (بيلاروس): عرض مشروع القرار، وقال إن النص يرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في أيار/مايو ٢٠١٣ في إطار دورتها السابعة والستين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص،

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. أما التقرير المطلوب في الفقرة ١٥ فسيكون جزءاً من وثيقة أخرى سيجري إعدادها عملاً بالتزامات الإبلاغ القائمة، وهو لذلك لن يتطلب موارد إضافية.

١٦ - تم اعتماد مشروع القرار [A/C.3/68/L.4](#).

مشروع القرار [A/C.3/68/L.5](#): سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٧ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): عرض بياناً بالآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية، وقال إن الطلب الوارد في الفقرة ٨ سيتطلب مبلغاً قدره ١٠٠ ١٣٤ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية للسفر الخاص بالبعثة. أما بالنسبة للطلب الوارد في الفقرة ١٢ فهو سيتطلب مبلغاً قدره ٧٠٠ ٥٠ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف سفر الموظفين التي لا يغطيها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأما بالنسبة للطلب الوارد في الفقرة ١٥ فهو سيتطلب مبلغاً قدره ٥٠ ٥٠٠ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية. ونبه إلى أن الأنشطة لن تنفذ إذا لم تتوفر الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية.

١٨ - تم اعتماد مشروع القرار [A/C.3/68/L.5](#).

مشروع القرار [A/C.3/68/L.6](#): الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

١٩ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): عرض بياناً بالآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية، وقال إن الطلب الوارد في الفقرة ٦ سيتطلب مبلغاً قدره ٩٠٠ ٧١٨ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية. أما بالنسبة للطلب الوارد في الفقرة ٧ فهو سيتطلب مبلغاً قدره

١٣ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): عرض بياناً بالآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية، وقال إن ترجمة المبادئ التوجيهية للملكية الثقافية المذكورة في الفقرة ١٢ إلى لغات الأمم المتحدة الرسمية الست يتطلب مبلغاً قدره ١٩٦ ٥٠٠ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية. أما بالنسبة للفقرة ١٣، فإنه سيلزم مبلغ ٢٠٠ ١٣٨ دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية وذلك لعقد اجتماع لفريق الخبراء لمدة يومين لاستعراض المعاهدة النموذجية لمنع جرائم انتهاك تراث الشعوب الثقافي الموروث على شكل ممتلكات منقولة، مما يشمل سفر ٢٠ مشاركاً وشهرين من الخدمات الاستشارية ووثائق، باللغة الإنجليزية وحدها، لاجتماع فريق الخبراء. وأما التقرير المطلوب في الفقرة ١٥ فسيكون جزءاً من وثيقة أخرى سيجري إعدادها عملاً بالتزامات الإبلاغ القائمة، وهو لذلك لن يتطلب موارد إضافية. ونبه إلى أن الأنشطة لن تنفذ إذا لم تتوفر الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية.

١٤ - تم اعتماد مشروع القرار [A/C.3/68/L.3](#).

مشروع القرار [A/C.3/68/L.4](#): تقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب

١٥ - السيد غوستافيك (أمين اللجنة): عرض بياناً بالآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية، وقال إن اعتماد الفقرات ١ إلى ١٢ من مشروع القرار سيتطلب موارد إضافية خارجة عن الميزانية لتقديم المساعدة التقنية من أجل تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وسيخضع تنفيذ الأنشطة تنفيذاً كاملاً لتوفر الموارد الخارجة عن الميزانية. وهناك عنصر صغير نسبياً من الأنشطة سينفذ بالاستناد إلى مخصصات الميزانية العادية المقترحة في إطار البرنامج الفرعي ٣ من الباب ١٣ من

قدره ٦٠٠ ٥٢٣ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية. وأما الطلب الوارد في الفقرة ١٣ فلن يتطلب أية موارد إضافية لأن التقرير سيقدم كورقة غرفة اجتماعات. وفيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ١٤ فهو سيتطلب مبلغاً قدره ٢٠٠ ٤٦٦ دولار من المساهمات الطوعية لعقد اجتماع واحد لفريق الخبراء الحكومي الدولي في بانكوك. وسيلزم مبلغ ٥٠ ٥٠٠ دولار لإصدار التقرير المطلوب في الفقرة ١٧. ونبه إلى أن الأنشطة لن تنفذ إذا لم تتوفر الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية.

٢٤ - تم اعتماد مشروع القرار [A/C.3/68/L.8](#).

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

مشروع القرار [A/C.3/68/L.9](#): مبادئ الأمم المتحدة الإرشادية المتعلقة بالتنمية البديلة

٢٥ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع القرار [A/C.3/68/L.9](#) الذي كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أوصى باعتماده. وأوضح أن مشروع القرار لن تترتب عنه آثار في الميزانية البرنامجية.

٢٦ - تم اعتماد مشروع القرار [A/C.3/68/L.9](#).

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم (تابع)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتهم (تابع)**

(A/68/253, A/68/257, A/68/263, A/68/267, ,

A/68/274, A/68/275 و A/68/487)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية**

بالطفل (تابع) (A/68/269)

٢٧ - **السيد بانز (موزامبيق):** قال إن موزامبيق صادقت على اتفاقية حقوق الطفل وانضمت إلى الميثاق الأفريقي

٣٤ ٧٠٠ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية لتنسيق الأنشطة. وأما بالنسبة للطلب الوارد في الفقرة ٨ فهو سيتطلب مبلغاً قدره ٤٠٠ ٧١٣ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية. ونبه إلى أن الأنشطة لن تنفذ إذا لم تتوفر الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية.

٢٠ - تم اعتماد مشروع القرار [A/C.3/68/L.6](#).

مشروع القرار [A/C.3/68/L.7](#): القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء

٢١ - **السيد غوستافيك (أمين اللجنة):** عرض بياناً بالآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية، وقال إن الطلبات الواردة في الفقرات ٦ و ٨ و ٩ ستتطلب مبلغاً قدره ٧٠٠ ٧٢١ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية لعقد اجتماع واحد لفريق الخبراء المعني بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وستشكل ورقة عمل الأمانة العامة المذكورة في الفقرة ٩ وثيقة ما قبل الدورة لهذا الاجتماع. كما سيشكل تقرير فريق الخبراء المقدم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والمذكور في الفقرة ٦ كوثيقة الاجتماع لما بعد الدورة. أما بالنسبة للطلب الوارد في الفقرة ١٤ فهو سيتطلب مبلغاً قدره ٦٠٠ ٨٤٥ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية. ونبه إلى أن الأنشطة لن تنفذ إذا لم تتوفر الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية.

٢٢ - تم اعتماد مشروع القرار [A/C.3/68/L.7](#).

مشروع القرار [A/C.3/68/L.8](#): التصدي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني

٢٣ - **السيد غوستافيك (أمين اللجنة):** عرض بياناً بالآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية، وقال إن الطلبات الواردة في الفقرتين ٩ و ١٢ ستتطلب مبلغاً قدره ٩٠٠ ٧١٨ دولار من الموارد الإضافية الخارجة عن الميزانية. أما بالنسبة للطلب الوارد في الفقرة ١١ فهو سيتطلب مبلغاً

الأطفال. ونتيجة لذلك تحسنت إمكانية الوصول إلى نظام قضاء الأحداث وتعززت فعاليته. وأعلن أن آيسلندا مستعدة قاسم خبرتها مع الدول الأعضاء المهتمة.

٢٩ - وتابع قائلاً إن الأطفال في حالات النزاع أكثر عرضة لمخاطر الاعتداء والإهمال والعنف والاستغلال والاتجار والتجنيد العسكري القسري. وقد أجبر ملايين الأطفال في الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال إلى الفرار من منازلهم؛ ولا يستطيع الأطفال الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال أن يتمتعوا بالكامل بحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية. وطالب المجتمع الدولي بعمل المزيد لمساعدة هؤلاء الأطفال، وإلى التركيز على حقوق الفتيات وتمكينهن، وخصوصاً من خلال توفير التعليم للجميع

٣٠ - السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل): قال إن المؤتمر العالمي الثالث المعني بعمل الأطفال، الذي استضافته حكومته في برازيليا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، نظر في طرق القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام ٢٠١٦، مركزاً على إنفاذ القانون والإدماج الاجتماعي والتعليم الجيد وصحة الطفل وتوفير العمل اللائق للكبار. وقد تمكنت حكومته من خفض عدد العمال الأطفال بأكثر من النصف خلال الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠١١، ولا سيما باستخدام التحويلات النقدية للأسر لتمكين أطفالها من الذهاب إلى المدرسة بدلاً من العمل. كما أنشأت خطأً هاتفياً ساخناً وأطلقت حملة للتوعية لمساعدة ضحايا استغلال الأطفال وجمع المعلومات لأغراض التحقيقات الجنائية. وأضاف إن حكومته وقعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل لإتاحة إجراء لتقديم البلاغات في عام ٢٠١٢. كما بدأت في العام نفسه بنظام وطني لتقديم المساعدة الاجتماعية التعليمية، وهو نظام يقدم الدعم للمجرمين الأحداث ويروج لعقوبات فردية على الجرائم

لحقوق الطفل ورفاهه. وقد حققت خطة حكومته للحد من الفقر، والمصممة لمساعدة الموزامبيقيين الأكثر ضعفاً، تحسناً كبيراً في إمكانية الحصول على الخدمات الخاصة بالصحة والصرف الصحي والتعليم الابتدائي وتغذية الأطفال. كما تم تعزيز الحماية الاجتماعية لأكثر الأطفال ضعفاً. إضافة لذلك، فإن خطة الحكومة للعمل لصالح الأطفال (٢٠١٣-٢٠١٩) وخطة العمل لصالح الأطفال اليتامى تروجا لتحسين التخطيط المتعدد القطاعات من خلال تقوية الشراكات مع المجتمع المدني والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص والأطفال أنفسهم. وقد أطلقت حكومته مبادرة للصحة الجنسية والإنجابية كما أقامت برلماناً للأطفال يساعد على توعية الأطفال بحقوقهم ومسؤولياتهم ويسهم في الوحدة الوطنية من خلال الجمع بين الأطفال من مختلف الخلفيات وتمكينهم من العمل مع الحكومة بخصوص بالمسائل المتعلقة بحقوقهم. وأعرب عن ترحيب وفده بالتوصيات الواردة في التقارير المعروضة على اللجنة فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والمalaria، وتأمين التمويل للبرامج التي تؤثر على الأطفال، وتعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - السيد ثورسون (آيسلندا): قال إن آيسلندا غدت إحدى الدول الأولى التي أدخلت اتفاقية حقوق الطفل في صلب قانونها الداخلي، وذلك في شباط/فبراير ٢٠١٣. وأعرب عن الأسف لأن عدد الدول التي لديها قوانين تحظر عقوبة الأطفال الجسدية لا يزيد على ٣٤ دولة. إذ لا يجوز بأي حال من الأحوال التسامح مع العنف المرتكب ضد الأطفال والاعتداء عليهم. وأضاف إن حكومته فتحت منذ عام ١٩٩٨ "داراً للأطفال" تعمل فيها خدمات الحماية والصحة وإنفاذ القانون والمقاضاة معاً للتحقيق في حالات الاشتباه بالاعتداء الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد

”عالم صالح للأطفال“ الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل وبالالتزامات المتفق عليها عالمياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٤ - وأوضح أن حكومته اعتمدت أو عدلت القوانين الخاصة بالتعليم، والصحة والنظافة الصحية، والصرف الصحي، والعمل. كما تبنت خطة عمل تعنى بالأطفال وإستراتيجية وطنية وخطة عمل في مجال التعليم. ويتلقى الأطفال، من البنين والبنات التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، وقد تم التوصل إلى نسبة في التسجيل بلغت ٩٨ في المائة. كما ارتفع بصورة تدريجية التسجيل في المدارس الثانوية والمراحل الدراسية الأعلى. وانتقل إلى موضوع الصحة، فقال إن حكومته تهدف، في إطار إستراتيجيتها الوطنية وخطة العمل الخاصة بالصحة، إلى خفض الوفيات النفاسية ووفيات الرضع باستخدام حملات التلقيح السنوية والاستراتيجيات الغذائية الموجهة للأمهات والأطفال الصغار ومراقبة انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز من الأم إلى الطفل والتدخل المبكر والعلاج الطبي المجاني للنساء الحوامل والأطفال دون الخامسة. كما ساهمت حكومته بنشاط، على المستوى الإقليمي، في تنفيذ إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن الالتزامات الخاصة بالأطفال وخطة العمل المعنية بهم.

٣٥ - واستدرك فقال إن جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، باعتبارها بلداً غير بحري من أقل البلدان نمواً، وعلى الرغم من التدابير المتخذة، لا تزال تواجه تحديات من قبيل ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وخصوصاً في المناطق الريفية النائية، والتفاوت بين البنين والبنات في التسجيل في التعليم العالي، والافتقار إلى المدرسين الجيدين والمواد التعليمية الملائمة. فهذه التحديات تتطلب استمرار ما يقدمه المجتمع الدولي من الدعم والتعاون.

ويضمن حقوق الشباب في التعليم والتدريب المهني. وتم إطلاق برنامج اتحادي يستفيد منه مليونان من الأسر المنخفضة الدخل التي لديها أطفال، وهو برنامج يزيد من عدد مراكز الرعاية النهارية للأطفال ويحسن من تغطية برامج الصحة الوطنية ويوزع الأدوية لمعالجة الربو ونقص الفيتامين ألف.

٣١ - ودعا الدول الأعضاء باستعراض تنفيذ المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال بغية تعزيز جهود رعاية الأطفال وحمايتهم، ولا سيما الأطفال المحرومين من رعاية الأبوين، وذلك ضمن إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكان المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ٢٠٠٨، قد أقر التزامات لمكافحة استخدام الأطفال في المواد الإباحية على الانترنت والاتجار بالأطفال والمراهقين لأغراض الاستغلال الجنسي، في حين أنه يجري تنفيذ إستراتيجية السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي لمكافحة الاستغلال الجنسي (Niñ@Sur) في أكثر من ١٥ بلدة حدودية. وأعلن أن حكومته ستستضيف مؤتمر البلدان الأمريكية الثاني والعشرين المعني بالطفل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٢ - تولى رئاسة الجلسة نائب الرئيس السيد فون هاف (أنغولا).

٣٣ - السيد خامونغخون (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): قال إن التقدم في العالم لم يكن متوازناً من حيث تحسين رفاه الأطفال. فالأطفال هم الأكثر تأثراً بالتحديات العالمية الكبرى من قبيل الفقر، والجوع، وارتفاع معدلات الوفيات، والتراعات، والاستغلال. ولذا فإن هناك حاجة متزايدة لكي يتصدى المجتمع الدولي بصورة فعالة لتلك التحديات الأساسية، آخذاً في اعتباره بالوثيقة الختامية

الاعتداء. وقد حققت تقدماً في خفض معدلات وفيات الرضع وفي رفع معدلات التسجيل في المدارس، وهي تبذل جهوداً شاملة للتخلص من عمل الأطفال. كما يعمل أعضاء المجتمع المدني في سبيل حقوق الطفل. وأشاد بملاحة يوسفزائي لما تمارسه من أنشطة دعوية قوية لتعليم الأطفال في مختلف أنحاء العالم.

٤٠ - وأضاف إن حكومته أنشأت مكاتب لشكاوي الأطفال على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الأقاليم بالإضافة إلى نظام للمعلومات الإدارية يعنى بحماية الأطفال. كما استحدثت مخططات للحماية الاجتماعية للأطفال المعوقين تركز على التعليم الرسمي وغير الرسمي وعلى التدريب المهني وتنمية المهارات؛ وينفذ الكثير من هذه المشاريع بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وأعلن أن حكومته مصممة على جعل باكستان بلداً خالياً من مرض شلل الأطفال وهي تعبى جميع الوسائل الاجتماعية والمالية والتقنية للقضاء على هذا المرض.

٤١ - السيد خان (إندونيسيا): قال إن الفقر الذي يأتي من عدم المساواة الهيكلي يشكل أكبر تهديد لسلامة الأطفال ورفاههم. ولا بد من معالجة الثغرات وأوجه عدم الإنصاف في الأطر القانونية واللائحية. وتدرك حكومته أهمية توفير الحماية الاجتماعية للمجموعات الضعيفة بغية إخراجها من دائرة الفقر. وقد اتخذت الخطوات لتعزيز صوغ السياسات ورصدها وتقييمها وتنسيقها على المستوى الوطني، كما أدخلت عدداً من القوانين والسياسات لتعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ٢٠١٢، صادقت على أول بروتوكولين اختياريين للاتفاقية. وقد أقامت برنامجاً للتعليم الإلزامي لمدة ١٢ سنة وهي تنفذ برنامجاً يقدم المنح الدراسية لمنع تسرب الطلاب من المدرسة. كما وضعت برنامجاً وطنياً لأطفال إندونيسيا حتى عام ٢٠١٥ مصمماً لحماية الأطفال من التمييز والاستغلال والعنف.

٣٦ - السيد خان (باكستان): قال إنه على الرغم من التصديق العالمي الكامل تقريباً على اتفاقية حقوق الطفل فإن الأطفال في جميع أنحاء العالم لا يزالون يواجهون مختلف أشكال الاعتداء والعنق والاستغلال. و يصبح ضعفهم على أشده عندما يتفاقم أمره بفعل الفقر المدقع والتزاع المسلح والاحتلال الأجنبي.

٣٧ - وأشار إلى تقرير الأمين العام (A/68/267)، فقال إن إصابات الأطفال خلال العمليات العسكرية التي تشنها الطائرات المسيّرة تضاعفت أضعافاً مضاعفة خلال العقد الماضي؛ فغارات هذه الطائرات تؤثر بصورة مباشرة على وضع الأطفال وأسرهم النفسي، فضلاً عن حالتهم الاقتصادية وفرصهم التعليمية. ويشكل استخدام الطائرات المسيّرة المسلحة في المناطق الحدودية الباكستانية خرقاً متواصلاً لسيادة باكستان وللقانون الإنساني الدولي ولقانون حقوق الإنسان. وهو استخدام ينفّر السكان المتضررين ويغذي العداوة ويتسبب بأعمال الانتقام الموجهة ضد المدنيين. وقد طالب رئيس وزراء باكستان في خطابه أمام الجمعية العامة في هذه الدورة بوقف غارات الطائرات المسيّرة هذه.

٣٨ - وذكر بأن باكستان كانت بين الدول الأولى الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل؛ كما صادقت حكومته على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية. كما انضمت إلى جميع الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية وإلى اتفاقية رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء.

٣٩ - وتابع قائلاً إن حكومته اتخذت عدداً من التدابير التشريعية والإدارية لتعزيز وصول الأطفال إلى المؤسسات التعليمية والمرافق الصحية ولحمايتهم من مختلف أشكال

الانتهاكات. وأعلن إدانة بلاده للعنف الذي ترتكبه السلطات الإسرائيلية ضد الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين وللعنف الذي ترتكبه السلطات السورية ضد أكثر من مليون طفل، بما في ذلك الأطفال من اللاجئين والمشردين داخلياً. وحث المجتمع الدولي على تحمل مسؤوليته عن إنهاء ذلك العدوان وتقديم مرتكبي هذه الجرائم للعدالة.

٤٥ - السيدة ساجها (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن وفدها يؤكد مجدداً الدور الحيوي الذي يؤديه الأبوان والأسرة في رعاية الأطفال وحمايتهم. وأشارت إلى أن حكومتها كانت ثامن دولة تصادق على اتفاقية حقوق الطفل وأول بلد من بلدان أمريكا اللاتينية يصادق على البروتوكول الاختياري لإتاحة إجراء لتقديم البلاغات.

٤٦ - وتابعت قائلة إنه نظراً لأن الحق في التعليم أساسي للتطور الشخصي، فإن الافتقار إلى إمكانية الوصول إلى التعليم، أو توفر التعليم بصورة غير كافية، لا بد أن يؤثر تأثيراً كبيراً على فرص الطفل في حياة أفضل. وبموجب سياسة التعليم الشامل للجميع التي تتبعها حكومة بلادها وبفضل منهج تعليمي تم وضعه مؤخراً، تمكن ١٤ ٠٠٠ طفل من ذوي الإعاقات المختلفة من الدراسة في مراكز التعليم الخاص وفي المدارس العادية. ويتضمن الدستور الحالي أحكام اتفاقية حقوق الطفل، كما يتضمن ١٢٠ مادة تشير إلى موضوع حقوق الإنسان. وقد تحقق في إطار خطة إنمائية وطنية وضعت عام ٢٠٠٦ تخفيض كبير في وفيات الرضع والوفيات النفاسية. وفي عام ٢٠٠٧، أطلق برنامج لمكافحة سوء التغذية وأدى إلى تراجع أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن ومن فقر الدم.

٤٧ - وتابعت قائلة إن تزايد عمل الأطفال يؤثر على التعليم الرسمي وعلى الصحة ويعيق التطور الشخصي.

٤٢ - واختتم قائلاً إن وفده يشدد على أهمية تعزيز دور الأسرة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة كامل مجموعة أصحاب المصلحة وعلى جميع المستويات أمر لا غنى عنه تكتمل به الأعمال التي تقوم بها الحكومات لحماية حقوق الأطفال. وطالب الأمم المتحدة بالتكفل بالأخذ بنهج يراعي الأطفال في منظومتها، وفق ما تمليه عليها الولاية المكلفة بها.

٤٣ - السيد الحمالي (المملكة العربية السعودية): قال إن التزام حكومته بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية يستند لا إلى عضوية المملكة في الاتفاقية فحسب وإنما أيضاً إلى التزاماتها بموجب تعاليم القانون الإسلامي الخاصة بالأطفال. وقد اتخذت حكومته تدابير لمعاقبة المسؤولين عن الاعتداءات الموجهة ضد الأطفال ولتوفير المأوى والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية لضحايا هذه الاعتداءات. ويبلغ عن حالات الاعتداء على الفور وعلى أساس سري، ولا يكشف النقاب عن شخصية الشخص الذي يبلغ عن الجريمة. كما أقامت حكومته نظاماً لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ويعتبر هذا الاتجار جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ١٥ سنة، بل إن هناك عقوبات أشد في حال تعلق الأمر باستهداف الأطفال.

٤٤ - وتابع قائلاً إن حكومته قدمت مبلغ ٤٧ ٨٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة للأطفال خلال فترة عشر سنوات لاستخدامها في العمل الإنساني في البلدان الأخرى، كما قدمت مبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم برامج حماية الطفولة، بما في ذلك برنامج تدريب المدرسين على الكشف المبكر عن الاعتداءات. وهي تسعى لضمان حقوق الأطفال في جميع المجالات، وخصوصاً في حالات النزاع المسلح؛ ودعا إلى منح الأولوية لهذه المسألة في عمل الأمم المتحدة وهيئاتها المتعلقة بالطفل، وإلى محاسبة الدول المسؤولة عن

للاحتجاز التعسفي والاعتداء والعنف الجنسي. وتدعو حكومتها إلى مواصلة الجهود لإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال ولتقديم المسؤولين عنه للعدالة الدولية.

٥١ - السيدة شانغتراكول (تايلاند): قالت إن حكومتها ملتزمة منذ عهد بعيد باتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية وكانت أول بلد يصادق على البروتوكول الاختياري لإتاحة إجراء لتقديم البلاغات. وتعطي خطة تايلاند الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولوية للتنمية البشرية، مستخدمة مجموعة متنوعة من المؤشرات كمبادئ توجيهية تسترشد بها لتحقيق الحماية الفعالة لحقوق الأطفال. ويؤخذ بالسياسات والخطط الاستراتيجية الوطنية، وهي تتضمن مدخلات من الأطفال ومن المنظمات غير الحكومية.

٥٢ - وانتقلت إلى الحديث عن المستوى الإقليمي، فقالت إن حكومة بلدها تعمل بنشاط مع لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بتعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال لتنفيذ خطة عملها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وأعربت عن ارتياح تايلاند لاعتماد مشروع القرار A/C.3/68/L.6 المتعلق بالاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد الأطفال في مجال منع الجريمة والعدالة. وأشارت إلى أن حكومتها، كعضو في المجلس التنفيذي، تسعى لتعزيز التعاون بين اليونيسيف وجميع الدول الأعضاء في مختلف المناطق، وخصوصاً فيما يتعلق بحصول الجميع على الرعاية الصحية المعقولة التكلفة للأطفال، وتعزيز تقديم الخدمات في الحالات الإنسانية وحالات الكوارث، وتعزيز خدمات حماية الطفل.

٥٣ - السيدة سيد كارينيو (شيلي): قالت إن بلادها حدثت إطارها التشريعي بغية ضمان الممارسة الكاملة للحقوق المدرجة في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها

ويتمثل جانب من الأسباب الرئيسية التي تجعل الأطفال يبدؤون العمل في سن مبكرة في بطالة الأيوين والفقر وانعدام التعليم، فضلاً عن تفكك الأسرة. وقد نجحت الحكومة، من خلال تقديم المنح لتشجيع الأطفال على مواصلة الدراسة حتى نهاية المرحلة الثانوية، في خفض معدل التسرب من المدرسة من ٦ في المائة إلى ١,٨ في المائة في مختلف أنحاء البلاد. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط سنوات الدراسة إلى ٩,٢ سنوات.

٤٨ - السيدة التيمي (قطر): قالت إن دستور قطر يعطي أهمية كبرى للأطفال والأمهات ويشدد على دور الأسرة كخلية المجتمع الأساسية. وقد أنشئ عدد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بحماية الأطفال وتنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي انضمت إليها قطر، وهي تشمل مجلساً أعلى لشؤون الأسرة ومركزاً ثقافياً للأطفال ومركزاً للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

٤٩ - واستطردت قائلة إنه نظراً لأهمية التعليم الكبرى لحماية الأطفال وتمكينهم، ولتفعيل إمكاناتهم، فإن حق الأطفال في التعليم يكتسي أهمية حاسمة. وقد أنشئت المنظمة غير الحكومية "التعليم فوق الجميع" بغية حماية الحق في التعليم في المناطق المهددة بالتراجع، كما أن مبادرة "علم طفالاً" توفر التعليم الابتدائي في جميع أنحاء العالم لأكثر من ٦١ مليون طفل من المحرومين من حقهم الأساسي في التعليم.

٥٠ - وأعربت عن قلق حكومتها العميق إزاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الجولان السوري المحتل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة. كما لا يمكن تجاهل الانتهاكات الصارخة التي يرتكبها النظام السوري ضد الشعب السوري والمجموعات السورية الضعيفة. فالأطفال يتعرضون لأعمال العنف البشع والقتل وتقطيع الأوصال والتعذيب، ويخضعون

شلل الأطفال والحصبة، وسنت قانوناً يعنى بحقوق الأطفال وفقاً للالتزامات الدولية للجمهورية العربية السورية. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، قامت بتجريم تجنيد الجنود الأطفال وفرضت عقوبة الإعدام على اغتصاب الفتيات دون سن الـ ١٥.

٥٦ - وتابعت قائلة إن كثيراً من المواطنين السوريين هربوا من الجرائم التي يرتكبها المرتزقة ومن الدمار الذي حلّ بالهياكل الأساسية والعقوبات الاقتصادية غير القانونية التي تستهدف الأطفال السوريين والتي فرضتها الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية. وقد أقامت بلادها المراكز لإيواء السوريين المشردين داخلياً، ولا سيما الأطفال، وأنفقت ١٥٠ مليون دولار على إصلاح المستشفيات والمدارس والمنازل. وتعمل بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على تنفيذ مشروع تبلغ تكلفته مليون دولار لإصلاح ٢٠ مدرسة خلال عام ٢٠١٤. والحكومة ملتزمة بحماية المواطنين من العنف وتطالب بضغط دولي على الجهات التي تمول المجموعات الإرهابية المسلحة في الجمهورية العربية السورية، وخصوصاً النظامان السعودي والقطري، اللذان أدانت الأمم المتحدة جرائمهما ووثقتها التقارير الدولية وكتبت عنها وسائط الإعلام. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى صامتاً إزاء هذا الدعم المشين للإرهاب.

٥٧ - وانتقلت إلى الحديث عن السلطات الإسرائيلية في مرتفعات الجولان فقالت إن هذه السلطات لا تهتم بحماية حقوق الأطفال السوريين. ومن المستحيل إقامة بيئة تمنح الأطفال الأمان من العنف في الأراضي العربية المحتلة إذا سُمح لإسرائيل أن تواصل انتهاكاتها دون عقاب.

٥٨ - السيدة ليوسا (ملديف): قالت إن لجنة مشتركة بين الوزارات أنشئت في نيسان/أبريل ٢٠١٣ أجرت استعراضاً لآليات حماية الطفل في ملديف، وتسعى حكومتها حالياً

الاختيارية الثلاثة، والتمتع التام بهذه الحقوق. كما أن دستور البلاد يضمن الحق في الحياة.

٥٤ - وتابعت قائلة إنه تم خلال السنوات الأخيرة وضع عدد من السياسات العامة التي تفيد الأطفال، وذلك بهدف تعهد تطور الطفل ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال المعرضين للمخاطر وفي حالات الضعف، مع تقديم الدعم، في الوقت نفسه للأسر والمجتمعات؛ والترويج للإرضاع الطبيعي الحصري خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة؛ وإعادة إدماج المجرمين الصغار إلى المجتمع؛ وحماية الأطفال والمراهقين الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك، وخصوصاً إذا كانوا قد فصلوا عن أسرهم. كما يجري تنفيذ برنامج وطني لصحة الأطفال والمراهقين. وتركز الجهود المبذولة لمساعدة الأطفال ذوي الإعاقة على التدخل المبكر والتطور المتكامل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتقدم الحماية لأطفال الشعوب الأصلية، مع احترام الهوية الثقافية. وهناك برنامج خاص لضمان حق الأطفال المتبنين في معرفة أصلهم عند وصولهم سن الرشد، مع احترام خصوصية الر البيولوجية. وتبذل الجهود لمكافحة بدانة الأطفال، ويجري حالياً النظر في قانون يتعلق بالتركيب التغذوي للأطعمة.

٥٥ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن حكومتها المملكة العربية السعودية وقطر دأبتا على تمويل الجرائم الإرهابية في الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة، مما أدى إلى إقامة صناعة للموت. وقد قامت المجموعات الإرهابية بقتل الأطفال واختطافهم وتقطيع أوصالهم والاتجار بأعضائهم وأجبرتهم على الانضمام إلى الأنشطة الإرهابية وحرمت البنات من الحصول على التعليم وأجبرتهم على الزواج المبكر. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن حكومة بلادها تواصل الجهود لحماية الأطفال، فقد وضعت البرامج الوطنية الخاصة بصحة الطفل، وقامت بتلقيح مليوني طفل في المرحلة الثالثة من حملتها ضد

التعديلات الدستورية الأخيرة الأطفال من جميع أشكال العنف والاعتداء، وقد تم تعديل التشريعات بحيث تتماشى مع الاتفاقية. كما تم تقنين التمييز الإيجابي لصالح الأطفال وأدرج في صلب القوانين ذات الصلة.

٦١ - وتابعت قائلة إن حكومتها أطلقت عدة مشاريع تستجيب للشواغل الخاصة بالأطفال؛ وهي تركيز، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، على قضايا تتراوح بين نظم حماية الطفل وقضاء الأحداث وحماية الطفل من الاعتداء والإهمال وبين المسائل المتعلقة بالأطفال من ذوي الإعاقة. وقد أنشئ موقع على الانترنت يمكن الأطفال من عرض مشاكلهم بصورة مباشرة على أعضاء البرلمان، كما شكلت لجنة تعنى برصد وتقييم حقوق الطفل، وتم تعيين أمين مظالم لشؤون المرأة والطفل، وأقيمت مراكز خاصة لرصد الطفولة في عدد من المحافظات لمنع حالات الاعتداء على الأطفال والرد عليها.

٦٢ - وأوضحت أن حكومة بلدها تشدد بصورة خاصة على تعليم الإناث، وقد عززت الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي لحماية حقوق الأطفال ولا سيما البنات. ونتيجة للحملات الكثيرة المنفذة خلال العقود الأخيرة لسد الثغرات في بين الجنسين في مجال التعليم، بلغت نسبة حضور البنات في المدارس ٩٩ في المائة، وتوفر المبادرات الشعبية فرصاً لكثير من البنات المحرومات للحصول على التعليم على قدم المساواة مع غيرهن.

٦٣ - السيد مرزوق (العراق): قال إن حكومة بلاده تعطي أولوية عالية للأطفال خاصة وأن النظام السابق لم يكن يحترم حقوقهم، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاعهم في مجالي التعليم والصحة. على أن الحكومة صادقت على بروتوكولي الاتفاقية الاختياريين الأولين في عام ٢٠٠٨ وهي تعمل على المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل في الإسلام،

لسد الثغرات الموجودة وتعزيز نظام حماية الطفل. وتعمل الحكومة نحو جعل التشريعات الداخلية متماشية مع الاتفاقية وبروتوكوليهما الاختياريين الأولين، ونحو وضع سرعة لحقوق الطفل ورعايته وحمايته. وأشارت إلى أن ملديف كانت إحدى الجهات الرئيسية المتفاوضة على البروتوكول الاختياري الثالث، وعملية المصادقة عليه جارية حالياً. وقد حققت بلادها درجة تقارب الكمال في تأمين التعليم الابتدائي للجميع وجعلت تمكين الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على التعليم أمراً إلزامياً بموجب القانون الخاص بالإعاقة. كما حققت خطوات كبرى في تحسين صحة الطفل، ويقدر أن متوسط الانخفاض في معدلات وفيات الرضع والأطفال بلغ ١١ في المائة.

٥٩ - واستدركت فقالت، إن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتخفيض عدد الأطفال المتزايد ممن يتعرض للعنف والاعتداء والاستغلال في العالم، وإنهاء الاتجار بالأطفال والزواج القسري، ولوقف استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وينبغي الاهتمام بصورة خاصة بتمكين الإناث من الأطفال فالبنيات هن الجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق المساواة بين الجنسين وإحراز التقدم على الصعيد الوطني. ودعت إلى تعزيز نظم حماية الطفولة، مطالبة بأن تراعي السياسات الوطنية والإقليمية والدولية مبدأ مصلحة الطفل الفضلى، وهو مبدأ تطبقه ملديف من خلال اللوائح الخاصة بتكفل الأطفال وبدور الحضانة التابعة للدولة ومن خلال التشريعات الأخرى. واختتمت مضيئة إن حكومتها تعتقد بوجوب إشراك الأطفال في اتخاذ القرار في المسائل التي تؤثر عليهم بصورة مباشرة.

٦٠ - السيدة أونال (تركيا): قالت إن حكومتها طرف في الاتفاقية وبروتوكوليهما الاختياريين الأولين وهي تعمل على المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث. وهي طرف أيضاً في الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الطفل. وتحمي

وتشويه الأعضاء التناسلية. وقد وقعت الحكومة على اتفاقات مع البلدان المجاورة، وخصوصاً مالي وكوت ديفوار، لمكافحة الاتجار بالأطفال، كما رفعت مؤخراً السن الأدنى للتجنيد في القوات المسلحة إلى العشرين عاماً. ويقوم المجلس الوطني لبقاء الطفل وحمايته وتطويره بتنسيق جميع التدابير المتخذة على المستوى الوطني.

٦٥ - وتابع قائلاً إن الواقع اليومي لملايين الأطفال لا يزال يقدم صورة صارخة لا تتفق مع الالتزامات المعقودة والأهداف المحددة. وتواجه بوركينا فاسو كثيراً من التحديات التي تعترض جهودها الرامية إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها، بما في ذلك عدم كفاية الموارد المالية والافتقار إلى الهياكل الملائمة لرعاية الأطفال في الظروف الصعبة. وتضاعف حكومته جهودها بإشراك جميع أصحاب المصلحة. غير أنه شدد على أن تدخلات الأمم المتحدة الميدانية تلعب دوراً أساسياً في تطوير الطفل في جميع المجالات، ولا سيما في مجالات الصحة والتغذية والتعليم.

٦٦ - السيد رجا زائيب شاه (ماليزيا): قال إن الخطة الوطنية العاشرة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ توجه اهتماماً خاصاً إلى قطاع رعاية الطفل وتعليم الأطفال. وقد دأبت الميزانية الوطنية على تقديم المخصصات الأكبر لتنمية التعليم والتدريب وذلك منذ استقلال البلاد. وعملاً على تزويد الأطفال بالتعليم الجيد بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية، فإن الحكومة توفر التعليم الابتدائي والثانوي المجاني لجميع مواطنيها.

٦٧ - وتابع قائلاً إن ماليزيا انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين الأولين، ويستند قانون الطفل لعام ٢٠١١ لديها إلى المبادئ المطروحة في الاتفاقية. وعملاً على معالجة مسألة العنف ضد الأطفال، قامت الحكومة بتنفيذ عدة لحماية الطفولة من الاعتداء والاستغلال،

والتي تم اعتمادها في صنعاء في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. كما تدعم الحكومة حقوق أطفال الأقليات وقد وضعت البرامج لتعليمهم لغاتهم. إلى جانب ذلك، قامت الحكومة بتجريم تجنيد الأطفال في المجموعات المسلحة، وبإصدار قانون، في عام ٢٠١٢، لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. كما شكلت الحكومة لجنة في إطار البرلمان وفي المجالس المحلية تعنى بشؤون المرأة والطفل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تم وضع إستراتيجية مصممة لرفع معدل الحضور في المدارس إلى ٩٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وكانت الخطة الإستراتيجية للفترة ٢٢٩-٢٠١٣ لدى وزارة الصحة قد ركزت على خفض وفيات الأطفال إلى النصف، ومكافحة الأمراض السارية والتهاب الكبد - جيم وسوء التغذية، وتوسيع نطاق البرامج الموجهة للأطفال ذوي الإعاقة. واختتم مذكراً بأن حكومته قدمت تقاريرها إلى لجنة حقوق الطفل فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكولها الاختياريين الأولين.

٦٤ - السيد مانلي (بوركينا فاسو): قال إن أكثر من ٤٦ في المائة من سكان بلاده هم دون الـ ١٥ سنة من العمر، وهو رقم إحصائي يجعل حكومته تعلق أهمية كبرى على حقوق الطفل. وقد قدمت الحكومة تقريرها الدوريين الثالث والرابع عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتقريرها الدوري عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه في عام ٢٠١٣، كما اعتمدت خطة عمل لثلاث سنوات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وقد أنشأت الحكومة مركزاً لتدريب المجرمين الأحداث، وبرلماناً للأطفال، وملاجئ للأطفال الضعاف، وهيئة مركزية تتعامل مع مسألة التبني ومسألة الاختطاف الدولي للأطفال. ويجري العمل على وضع تشريعات جديدة تشمل قانوناً لمكافحة بيع الأطفال واستخدامهم لأغراض البغاء وفي الموارد الإباحية، ومدونة عامة لحماية الطفل ستتناول مسائل من قبيل الزواج المبكر

بلادها هي، فأوضاعها تشكل فضيحة يعرفها العالم كله، وخصوصاً فيما يتعلق بالاتجار بالأطفال واستغلالهم الجنسي.

٧٠ - وتابعت قائلة إن حكومتها لم تنكر في أي وقت من الأوقات أن هناك أزمة إنسانية في البلاد. على أنه ينبغي الاعتراف بأن قدراً كبيراً من معاناة الأطفال السوريين إنما هو نتيجة للدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة للجماعات الإرهابية المسلحة المرتبطة بالقاعدة. وقد ذكرت ممثلة الولايات المتحدة ملاله يوسفزائي، وهو أمر يستدعي المفارقة نظراً لأن من المعروف عموماً أن تورط حكومة الولايات المتحدة غير المشروع في البلدان الأخرى أدى إلى قيام حركة الطالبان وإنشاء القاعدة. وكان الأجدى بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار، الذي أرسل لدعم الجماعات الإرهابية المسلحة والمتطرفين في الجمهورية العربية السورية، أن يستخدم لتقديم المساعدة للأطفال السوريين، فهو مبلغ كان سيكفي لإنهاء معاناة الملايين منهم.

٧١ - السيدة بار - ساديه (إسرائيل): تكلمت على سبيل ممارسة حق الرد فأعربت عن دهشتها لما قررته الممثلة السورية من تلقين الجدول الأخرى حول حماية الأطفال، خاصة وأن المستشفيات الإسرائيلية تعالج الأطفال السوريين الذين أصابهم النظام السوري بجراح. وأشارت إلى أنه، في إسرائيل، يمكن لمن يرغب من الفلسطينيين والمنظمات غير الحكومية في تقديم استئنافات أمام المحكمة العليا أن يقوموا بذلك؛ وهذا مثال عن الامتثال الحقيقي لسيادة القانون.

٧٢ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): تكلمت على سبيل ممارسة حق الرد فقالت إنه لا بد من الرد على الأكاذيب السافرة التي استخدمتها دولة الاحتلال. فقد أغفلت الممثلة الإسرائيلية أن تذكر أن الأطفال الصهاينة يُعلّمون أن يقتلوا الأطفال الفلسطينيين يجعلهم يطلقون النار على الدمى في الاحتفالات. أما الجمهورية العربية

وقد أنشأت أفرقة لحماية الطفولة ومراكز للأنشطة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات بغية تعبئة مشاركة المجتمعات المحلية في دعم تنفيذ البرامج ذات الصلة.

٦٨ - وانتقلت إلى مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة، فأعربت عن اتفاق بلادها مع دعوة الممثل الخاص إلى تجميع الشواغل الخاصة بحماية الأطفال من خلال إدراج الدعاية الخاصة بحماية الأطفال في أفرقة الوساطة، وهي تعتقد أن من الأهمية بمكان ضمان أن تستمر جميع ولايات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة، وكذلك البعثات السياسية وبعثات بناء السلام، في إدراج أحكام محددة لحماية الطفل. وأشارت إلى أن ماليزيا قامت بالاشتراك مع إدارة عمليات حفظ السلام باستضافة حلقة تدريبية إقليمية تعنى بحماية الطفل، وذلك في المركز الماليزي للتدريب على حفظ السلام في بورت ديكسون، بماليزيا.

٦٩ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): تكلمت على سبيل ممارسة حق الرد فشجبت اللغة المغلوطة التي استخدمتها ممثلة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية. وقالت إن وفدها يرفض الوقوع في نفس الأخطاء السياسية والقانونية والدبلوماسية والبروتوكولية التي وقعت فيها ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. فممثلة الولايات المتحدة على ما يبدو غير عارفة بما يجري في العالم من أحداث، ولا سيما ما يجري في الجمهورية العربية السورية، كما يظهر أنها لم تستمع إلى البيانات التي أدلى بها وزير خارجية الولايات المتحدة تعليقاً على أداء الحكومة السورية مؤخراً. وكان الأجدى بممثلة الولايات المتحدة أن تمتنع عن الكلام عن تصميم بلدها بلا معنى فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، وخاصة فيما يتعلق بالتهديد بالهجوم على الشعب السوري دعماً للقاعدة. فهجوم من هذا النوع يمكن أن يحول جيلاً كاملاً من الأطفال السوريين إلى ضحايا. وكان ينبغي على الممثلة أن تركز على شؤون

السورية فهي مسؤولة عن حماية شعبها وستفعل ما يمكنها فعله ضمن حدود تشريعاتها والتزاماتها الدولية لإنقاذ الشعب السوري من الإرهاب الممول خارجياً، بما في ذلك الإرهاب الذي ترتكبه إسرائيل. ويتعاون القادة الإسرائيليون مع الجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة فصل القوات في الجولان، وهم ينقلون الإرهابيين الجرحى عبر خط الفصل إلى المستشفيات الإسرائيلية ويغطون على اختطاف حفظة السلام في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.